

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع

ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

الإنتاج والاستهلاك الوطنيان سلاح في المواجهة

في هذا العدد يتطرق الدكتور عادل سمارة إلى موضوع أساسي هو الإنتاج الوطني الفلسطيني في المجالات كافةً وضرورة دعمه وحمايته عبر تأمين التمويل الكافي والإقبال المطلق على شراء منتجاته بعيدا من استهلاك أي منتج صهيوني آخر وفق فلسفة استهلاكية تتسجم مع ضرورات الصراع.

يقدم د. سمارة اقتراحات عدة في هذه الدراسة تدعم وجهة نظره في كيفية دعم المقاومة عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز المقاطعة للسلع الصهيونية. كل ذلك عبر خلق ثقافة استهلاك ثورية على سوية مخاطر الصراع ونتائجـ. كما يشير إلى ضرورة تعزيز الإنتاج القروي الفردي وحمايته وذلك بإنشاء التعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية. وكانت عُقدت ندوة يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول الحالي في منتدى نضال الشبابي في رام الله مخصصة للانتفاضة الجارية وتحديدا آليات استمرار الانتفاضة في مختلف المستويات. ركزت الندوة على الاستفادة من بردايـم التنمية بالحماية الشعبية وخاصة في اللحظة في مسألة الاستهلاك الواعي أو وعي الاستهلاك. (وقد تم توزيع الكراسة المرفقة).

وتحدث د. عادل سمارة حيث قارن بين البردايم البديل الذي ابتكرته كوبا حينما تفكك الاتحاد السوفياتي حيث أصبحت في أزمتهين معا: الحصار وفقدان العلاقة والدعم السوفياتي، وبين الأرض المحتلة 1967 حين تم اغتيال الانتفاضة الأولى والتورط في أزمة أوصلو التي اقتلتها التنمية بالحماية الشعبية.

أهم دروس الانتفاضة الحالية أنها تؤكد حقيقتين مترابطتين: حقيقة أن الوطن لنا، وحقيقة أن الانتفاضة لا تنتهي بل هي باقية بقاء الوطن. لذا، اطمئنوا جميعا، فهذا الصراع العميد والشديد جوهره قدرة شعبنا على إبداع أشكال نضالية غير معهودة وبطولات أقرب إلى الخيال، ذلك لأن التحدي يولد عوامل التصدي والصد والرد المناسبين وأعلى.

تحدثت جميعاً عن تعدد أشكال النضال، وهذا صحيح وطبيعي طالما كلـه في النطاق الوطني، أليس الأصل أن تكون وطنيا؟ فكل فريق أو فرد أو جماعة أو طبقة تناضل بقدر طاقتها وبحسب رؤيتها، فندع «مئة زهرة تفتتح-ماوتسي تونغ» في مناخها وبحسب طاقتها.

هذه الصفحات القليلة مكرسة لجانب مهم في النضال الوطني النثوري وهي بالتحديد كيف نغذي النضال المشتد بتجنيـد القوة الشعبية الكامنة التي تخزن قوة هائلة لا تظهر على السطح ولكنها قوة حقيقية.

نقصد هنا النضال الممتد الذي يُشغل كل المجتمع وطنيا. وهو عمل باهر وسجري جدا، لأنه نضال لا يُكفل وله مردوده الهائل وطنيا واقتصاديا بل وحتى على كل فرد هو/هي وعلى المجتمع طبعا. سحري بأنه يمارس مصعبات وطنية وقومية، هو يرى مفعوله تاريخي.

إنه النضال الإنتاجي ونضال وعي الاستهلاك أو الاستهلاك الواعي، وهما عنصران أساسيان في

مناهضة التطبيع.

تعميق أشكال كافة المقاطعة.

نرجو أن يفهم كل مواطن بأن مناهضة التطبيع وتعميق المقاطعة يرتكزان إلى حاملين أساسيين موجودين فينا:

القناعة الذاتية الداخلية بأن من يستهلك منتجات العدو هو أكثر من يعلم بأنه يمارس مصعبات وطنية وقومية، هو يرى نفسه قبل أن يراه غيره، وهذا لا يُحبل إلا بضبط النفس. استهلاك منتجات العدو هو تبرع مجاني بالثروة الوطنية لعدو الوطن. وسواء قصد المستهلك هذا أم لم يقصد، فإن التأثير سلبي والقاتل لا يتغير ولا يُبقي. إنها إذن رقابة الذات وهي الأثوى والأكثر مصداقية وأصالة، هي حالة تعليمية ذاتية تقوي الثقة بالنفس وتحقق الاعتداد بالنفس.

نشر ثقافة مناهضة التطبيع وضرورة المقاطعة كعامل توعية وتعميم أهمية ذلك. وهذا يغذي العامل الأول ويعمّقه. هذا النضال يجب ويمنع أن يتم تبنيه من المجتمع أقبياً وعموديا، لأنه يشمل ويحتل كل المجتمع من حيث المكان والأعمار والوضع الاقتصادي والثقافي...الخ. وهو ممتد زمنيا كذلك لأن الصراع مديد والمطلوب منه أن يكون لدينا مشروع نضال وطني ممتد يوميا وتاريخيا.

في هذه اللحظات التفتيحية، قد يكون التوجه التقليدي غريباً برأي القاعد النمائية في حالتنا هذه مكونة من ثلاثة جوانب: فقط في اندفاعه الصر العاطفية، فلا بد من وجود العقل لأجل الضبط والتخطيط وهنا تتجسد مسألة أساسية وهي قوة الأتقان بما هي الععود الأساسي لصمود المواقف.

قال القائد العربي قتيبة بن مسلم الباهلي الذي فتح الهند: «العبدة ليست في السيف، وإنما في الساعد الذي يحملـه وفي الغاية التي تُشهر من أجلها». الساعد مهم والعقل مهم أيضا وهما متكاملان.

في اللحظات المشتعلة، لا مجال للحديث من تخطيط اقتصادي يعود بنا للتكتابة المفضلة عن طبيعة وجوهر ومحتوى وأهمية واسبقية العمل والإنتاج لأن الإنتاج هو أساس كل حلقات الاقتصاد التي هي: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والايحار الاستثمائي.

في هذه اللحظة، فإن الممكن والعاجل أن نتحدث في الاستهلاك لأننا نتحاجة ونمارسه فورا ويوميا.

إن القاعـد النمائية في حالتنا هذه مكونة من ثلاثة جوانب: الأول: علينا التوجه لشراء حاجاتنا الاستهلاكية من الإنتاج المحلي المتوفر.

والثاني: أن نستهلك ما هو ضروري وغير متوفر محليا، من منتجات الدول الصديقة صدقة حقيقية.

والثالث: أن نقوم بتغيير ماذنا الاستهلاكي بحيث نستغني عن المنتجات غير المحلية والتي تعودنا أن نراها ضرورية وهي في الحقيقة ليست كذلك.

أهمية البند الثالث في أنه يثير نقاشاً/حواراً تحدياً نفسي داخـل الفرد الشخصي بمعنى: هل يمكنني التوقف عن شراء هذا المنتج الصهيوني أو ذاك؟ كيف؟ فقد تعودت عليه! إنه لنزيد الطمع، أو جميل كلباس أو يستفيد كعادة تجميل... الخ.

هل يمكنني التوقف عن شراء هذا المنتج الصهيوني أو ذاك؟ كيف؟ فقد تعودت عليه! إنه لنزيد الطمع، أو جميل كلباس أو يستفيد كعادة تجميل... الخ.
ولكن على أن نتذكر بأن ما أنفقه عليه يتحول حينما يصل موازنة حكومة العدو إلى الرصاصة التي قتلت الشهيد الحي أو أوجـل أو غيرها.

إن المسألة بهذا الوضع، واضحة كحد السيف. ولذلك حينما تناول منتجاً غالياً كهذا اشعر بانني أكل لحم الشهيد! فهل هناك أسوأ من موقف كهذا؟ «أحب أحكم أو أكل لحم أخيه ميتا فكرهتمو»-قرآن كريم- فكيف يقوم أحكمم بقتل أخيه أو أخته شهيدا/ة؟

ومع ذلك، هناك سؤال آخر: لماذا لا أفكر إن كان ذلك المنتج ضروريا أم لا، كي أكتفي شر الوقوع في خدمة العدو. بتفكير هادئ قد أجد أن كل ذلك، أو معظمه، ليس ضروريا. وهذا يفتح على النزعة الاستهلاكية.
لاستهلاك هو في جانب ضرورة حياتية إنسانية، وهو في جانب آخر نتاج تأثير الوسط المحيط بالمرء، وإذا كان الوسط المحيط فقير وطنيا، فإن المرء يتورط في أشكال من الاستهلاك خارج الحاجة والضرورة ومنها:

الاستهلاك المظهري، وهو أن يشتري المرء منتجات العدو وخاصة التي لا يحتاجها، لا لسبب إلا لأنه يعشق المظاهر ويشعر بان قيمته في ما يستهلك اعتقادا منه أن المظهر (لباس، بيت، سيارة وحتى حذاء) يرفع من قيمته في نظر من حوله، وخاصة إذا كانت السلع أجنبية وصهيونية. هنا يصبح الإنسان أسير المظهر ويقدف القيمة الأساسية وهي أنه أول إنسان وثانيا في وطن تحت الاحتلال.

والاستهلاك التقليد، وهو قريب من الاستهلاك المظهري. وهو وقوع المرء في تقليد غيره ممن يؤمنون بالمظاهر. وفي هذا السباق هناك من يقدلون الأجنبي سواء في مظهره أو نمط حياته. وهذه ظاهرة موجودة في العالم الثالث أي قيام فئات منه بتقليد الغربيين. وهذا بالطبع يُغري بشراء منتجات العدو.

والاستهلاك الشره، وهو الاستهلاك باكتر مما يحتاج المرء لأن الاستهلاك يصبح عادة لا يقوى على عدم ممارستها. وبالطبع، اللافت هنا أن عادة الاستهلاك تحل محل مبدأ العمل والإنتاج. وخطورة هذا الاستهلاك الشره دون إنتاج في أنه

البناء

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية.
علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

لإنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما



يوط المرء في علاقات ولعب ادوار توفر له مداخل مالية كي يُشبع جوعه الاستهلاكي والمظهري وكثيرا ما تكون مصاصر هذه المداخل مشبوهة وغير شرعية.

لا بد أن نتذكر أن كل هذا السلوك المنفلت هو على حساب المنتجات المحلية الخالية من المكونات الصهيونية، وكذلك المنتجات الصناعية المحلية التي يمكن أن تكون خالية أيضا من المكونات الصهيونية.

لا نريد العودة لموضوع الإنتاج على أهميته، وذلك مرة أخرى لضيق المجال، ولكن ما نستخلصه من ورطة أنواع مرض الاستهلاكية، هو أن المنتجين غالبا ما يكونون أقل إصابة بمرض الاستهلاكية لأنهم يُقدرون قيمة الجهد والعمل. ولذا، فإن المنتجين هم أشد مقاومة للاحتلال من المستهلكين. ولعل هذا هو أساس الفارق بين المنتج وبين الطفيلي. ولهذا، فإذا لم نكن منتجين، فعلى الأقل أن يكون استهلاكنا واعيا، أي وعي الاستهلاك.

ثقافة الاستهلاك

ثقافة الاستهلاك أو الاستهلاكية، هي نقبض الاستهلاك الواعي أو وعي الاستهلاك كعكون أساسي في التنمية بالحماية الشعبية. فرغم أهمية وأساسية الإنتاج، إلا أنه إذا لم يترافق مع ثقافة ترفض مرض الاستهلاك، فإن ذلك يقود إلى تقويض الإنتاج وتعميق الاعتماد على منتجات العدو.

من المهم الانتباه هنا إلى أن كثيرين منا تورطوا في ثقافة الاستهلاك وذلك بسبب ثلاثة عوامل:

الأول: أن مجتمعنا في الأرض المحتلة أُصيب قبيل احتلال 1967 (خلال الحكم الأردني) بمرض الاستهلاكية نظرا للتبعية التي وسمت ذلك النظام كما هي حال الكثير من مجتمعات العالم الثالث.

والثاني: تبعية اقتصادنا لاقتصاد الاحتلال، وتوفر مداخل للبعوض تغريه بالاستهلاك وتقليد حياة المحتل. هذا من دون أن ننشئه أن اقتصاد الاحتلال هو أساسا اقتصاد مدعوم من الأعداء الغربيين وخاصة الولايات المتحدة، لذا ينفقون باكتر مما ينتجون لأنهم يرتكزون إلى كثير من المساعدات. ولكن، هذا من دون أن ننسى أنهم يُنتجون.

والثالث: انفتاح مجتمعنا على المغربيين الذين يعيشون ويأتون من الغرب وخاصة من الولايات المتحدة ومن بالطبع مأخوذون بمرض الاستهلاكية لأن الاستهلاكية هي أبرز ما تركز إليه الطبقة الرأسمالية هناك. بل تعتبر الاستهلاك واجبا وطنيا مع أنه في خدمة الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقات الشعبية!

المقاومة والاستهلاك

إنها مسألة حساسة، بل هي تحدّ نفسي للشباب المقاوم

ببسالة وبطولة لا نظير لها. والمسألة هي:

كيف يمكن أن نكون مقاوما ثوريا حقيقياً وأنت تستهلك منتجات عدوك؟ تقدم دمك فداء للوطن وتقدم لعدوك ثمن الرصاصة التي يطلقها عليك؟ لعله سؤال محرج، ولكنه حقيقي وواقعي.

كيف تقوى ساعدك على حمل الحجر وهي تتغذى بالمنتجات الصهيونية؟

قد لا تكون عاملاً أو موظفاً أو مزارعاً. لا بأس أنت في مرحلة الدراسة مثلا، وبالتالي، أنت تستهلك. لذا يجب أن يكون لديك وعي الاستهلاك. صحيح أن أخلاق الإنتاج هي الأعلى، ولكن يمكن لاستهلاك منتجات العدو أن تدمر الإنتاج المحلي وأن تخدم قدرات العدو. أليس هذا مفعجا؟

موقع الأرض في مسألة الاستهلاك

صراعنا مع العدو يتلخص ويكتنف في الصراع على الوطن، على الأرض. والأرض تقتضي الشغل فيها، وهي تحطي أضعاف ما تأخذ. من هنا، فإن أشرنا بعد الشهاده هم/هن الذين يعملون في الأرض يبهود وصمت وجهه ويرد وعرق وتعب. وعليه، إلا يكون أقل ما تقدمه لهم هو إعطاء الأولوية لشراء ما ينتجون وما ينتجن؟

ليس هنا مجال مناقشة وجوب العمل التطوعي والتعاوني في الأرض، نترك هذا لطرفٍ أوسع، ولكن على الأقل، أن نقوم اليوم باستهلاك المنتج الزراعي المحلي، لأن ذلك مقاومة. علينا أن نتمنّ دور الفلاحين في حمايتهم للأرض من خلال اشتغالها، ولكن هذا ليس كافيا، بل يجب أن نعمل موقفا هذا بشراء منتجات هذه الأرض إلى أن نتمكن من العمل معهم. إن شراء منتجات الأرض هي مساهمة من جانبنا جميعا في حمايتها. هذا ناهيك عن أن هذه حماية للاقتصاد المحلي من خسارة الثروة المحلية في شراء منتجات أجنبية أو حتى منتجات العدو، فضيع الثروة (أو الفائض) بالتعبير الاقتصادي الدقيق، تصعب خارج الوطن. وبالتالي لا يتم استثمارها في توسيع القاعـد الإنتاجية المحلية أي قطاعات الإنتاج (وخاصة الزراعة والصناعة).



دراسات 13

أكثرها، والتي ترفض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة أمليـن أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية .سياسية تعنى بهموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.



منتجات الفلاحة... بقعة صغيرة في السوق وحديقة المنزل

إضافة إلى دور المرأة في كل ما ذكر أعلاه ومنها الزراعة على نطاق أوسع، أي الإنتاج من أجل السوق، فإن بوسع المرأة استغلال حديقة المنزل لإنتاج ما تحتاجه الأسرة من الخضار والفواكه.

تظهر أهمية هذا الأمر حين نلاحظ أن معظم الخضار والفواكه التي توجد في أسواق المدن في الضفة الغربية المحتلة هي من منتجات العدو أي من الأرض المحتلة عام 1948 يعود ربحها للعدو.

من يذهب إلى سوقٍ مدينته رام الله مثلاً، يجد الفلاحات يعرضن إنتاجهن في بقعة صغيرة من السوق بينما كامل السوق مُغرَق بالمنتجات الصهيونية. ومع ذلك يطارده رجال البلديات والشرطة هاتيك النسوة لمنعهن من البيع نترّعا بمنظر المدينة. اذهبوا! إلى هناك لتشروا وتروا بأعينكم/ن.

إنهن يعانين برد الشتاء وحر الصيف وتعب التنقل في المواصلات السامكة كي يصلن بقعة السوق الصغيرة، هناك يخضعن للطرده والإهانات وحتى الإبتزاز.

ما معنى ثقافة المدينة، وأي منظر للمدينة وهي تتسخ بالاحتلال!

المرأة والإنتاج المنزلي

يمكن للمرأة أن تحول فائض الإنتاج من حديقة المنزل إلى الإنتاج المنزلي لتجعل منها حلقتين مترابطتين. كان هذا المستوى من العمل المنزلي المنتج من أهم إبداعات التنمية بالحماية الشعبية في الانتفاضة الأولى. فقد تكونت في الأحياء لجان تصنيع المنتجات الزراعية كالتعليب والمربيات، ما حافظ على ذلك الفائض وضمن للفلاحات طريق تصريف الإنتاج، وحافظ على الزراعة المحلية بل وسعها كذلك وأغنى المستهلك عن الكثير من منتجات الاحتلال وساهم في تثبيت المقاطعة.

إن التصنيع المنزلي البسيط هذا ماثبة حلقة وسطي بين تلبية حاجة الاستهلاك المباشر وبين الإنتاج الذي يتطلب وقتا.

لجان حماية، إنتاج وتعاونيات

صار من متطلبات الصراع في طوره الحالي وجوب الانتظام الشعبي من أجل الحماية الأمنية الشعبية للذات طالما لم تقم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بدورها. وذلك بغض النظر إن كان عدم حمايتها للناس ناجم عن تفاوت الإمكانيات التسليحية مع جيش الأعداء. (لأن العدو ليس الكيان الصهيوني وحده بل جميع دول الغرب الرأسمالي التي تسلحه وتموله وتدربه). أو إذا كانت مقيدة باتفاقات أمنية علاوة على اتفاق أوصلو وخاصة التنسيق الأمني.

في هكذا مناخ، تصبح الحماية الأمنية الشعبية مبلورة في اللجان الشعبية للحماية هي البديل العملي والمشروع. وليس شرطا أن تكون هذه اللجان هرمية البنية وبقيادة على مستوى اللواء أو الـ بلد، بل ببيادرات محلية مهامها معروفة وقابلة للتفنيـذ.

قد تتطور هذه اللجان إلى حركة حماية شعبية شاملة، وهذا متروك للطرف.

ولكي تتواصل هذه اللجان وتستمر لابد من خلق أطر تشغيل جماعي لها من جهة ولكي تستقطب الشباب الفتى من جهة ثانية لتصبح المبادرات والحماية والتنمية والصمود الشعبية سلوكا جميعا وحالة جمعية عامة ومستدامة، فلا بد أن يتبكر مشاريع عملية.

صحيح أن ما طرُح في هذه الكراسة المتواضعة ينطلق من ضرورة اللحظة والتعاطي السريع معها. ولكن وعي الاستهلاك لا يكفي وحده إذا لم يقترن بمستوى معين من الإنتاج. فلا بد من تاصيل أطلاق العمل والإنتاج في الشباب والشابات كي يكتمل دورهم وعطائهم.

لا يمكن أن يقتصر دور لجان حماية القرى والمخيمات والأحياء على مسألة الحماية. فلكي تستمر هذه اللجان، لا بد أن تتحدرط في مشروع عملي يدمجها بالأرض لتنتج شيئا جديلاً ما.

أي لابد من دور إنتاجي. وهذا ضروري لسببين:

الأول: أن تذوق طعم العمل والإنتاج الجماعيين ارتباطاً بالأرض.

والثاني: أن تنتج ما تحتاجه من تكاليف بنفسها كي لا تضطر لتغطية نفقاتها بأن يتم احتواؤها من شباب التمويل وخاصة الأجنبيّة، كما حصل مع الانتفاضة الأولى، حيث كان التمويل الأجنبي دور أساسي في خرابها وتحول كوادرها إلى موظفين برواتب مغرية ما أجددهم عن العمل التعاوني ففشلت تلك التجربة.

بل إن أي تمويل أبأ كان مصدره لا بد أن يحول الجهد الجمعي التعاوني إلى تابع وموَال للموَال، وحتى لو كان الموَال حسن النية، فإن التبعية له تقضي على الإبداع الذاتي والمبادرات الحرة والديمقراطية الذاتية وخاصة حينما تقبم اللجان مشاريع التسيير الذاتي.

ولأن هذه اللجان لا بد أن تتركز في القرى أكثر من غيرها، فإن هيكليـة من تقسيم العمل لا بد أن يتخذها نشاطها.

أولا: في القرى، تقوم اللجان بتشكيل جمعيات تعاونية استهلاكية وإنتاجية (زراعية بشكل خاص) مستفيدة من عمل أعضائها التبرعي والطوعي حسب وقتهم. يكون أعضاء الجماعيات (بضم أو فتح الجيم) عاملين طوعا ومنتجبن ومستهلكين ومستفيدين من العوائد بعد خصم التكاليف وتوفير جزء منها لصندوق التوفير.

ثانيا: في المدن والمخيمات، تقام جمعيات تعاونية استهلاكية تربط بتعاونيات (جماعيات) القرى لتسويق المنتجات الأتية، والمتفق على تسويقها، من تعاونيات القرى. ويكون أعضاؤها مثابة سوق خاصة (أي مستهلكين بقصد ووعي) إحصارية أو محصورة لشراء محتويات التعاونية وتكون طبعاً مفتوحة للمستهلك العادي.

من أهم ما يمكن أن تقوم به هذه الجماعيات استغلال مساحات واسعة من الأرض المهملـة سواء المشجّرة أو المساء.

بهذا المخطط البسيط يمكننا القول بأن لجان الحماية الشعبية تصبح أيضا لجان تفضية بالحماية الشعبية تكون مثلا للبلد ككل.